

Distr.: Limited
17 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

لجنة بناء السلام

اعتبارات عامة

١ - ترحب بالتقرير الموجز نصف السنوي الأول المقدم من جميع أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وتعرب عن تقديرها لما قدّمته إليها الأطراف الوطنية من مساهمات أثناء إعداد تقريرها؛

٢ - توجه الانتباه إلى تقريرها الموجز نصف السنوي الأول عن التنفيذ، المقترن بمعلومات مستكملة عن رسم خرائط الموارد والثغرات في جمهورية أفريقيا الوسطى أعدّها مكتب دعم بناء السلام؛

٣ - تؤكد من جديد التزامها بالإطار الاستراتيجي الذي يعدّ بمثابة خارطة طريق استراتيجية لبناء السلام في المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي اتخذت لجنة بناء السلام وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قراراً مشتركاً بتركيز اهتمامهما المشترك عليها، وهي: (أ) إصلاح قطاع الأمن (بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، (ب) الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ (ج) إنشاء محاور للتنمية؛



٤ - تشدد على أن استنتاجات وتوصيات هذا الاستعراض يجب أن توجه الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في الأشهر الستة المقبلة كما يجب أن تركز على الأولويات الأكثر إلحاحا التي تتطلب اهتماما فوريا، وذلك من خلال تقييم التقدم المحرز حتى الآن؛

استنتاجات

٥ - تشير إلى الترابط في ما بين المجالات الثلاثة ذات الأولوية في إطارها الاستراتيجي، وإلى ضرورة معالجتها بطريقة متزامنة، مع مراعاة طابعها المتعاقد الذي يشمل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل؛

٦ - تعرب عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي من جانب الحكومة والمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائهما الدوليين على الصعيد الميداني؛

٧ - ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ الأنشطة القصيرة الأجل التي التزمت بها من خلال خطة عمل إصلاح قطاع الأمن التي وضعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن في المناسبة الذي جرى تنظيمها في بانغي بشأن إصلاح قطاع الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٨ - تحيط علما باستمرار الحاجة إلى الحصول على المساعدة المالية من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الأنشطة المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل، وهو ما أعلن أمام مجتمع المانحين أثناء المناسبة التي جرى تنظيمها بشأن إصلاح قطاع الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٩ - ترحب بوضع الصيغة النهائية للترتيبات التقنية التي ستتخذ للإعداد لترع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على الرغم من التأخيرات التي حدثت، ولكنها تلاحظ مع القلق أن الشروط السياسية والأمنية اللازمة لبدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تُستوفَ بالكامل بعد؛

١٠ - تلاحظ مع القلق أنه في حين أن البرنامج ممول بشكل كامل، فإنه لم يجرِ التوصل بعد إلى صيغة نهائية لاتفاق بشأن الإدارة الشفافة لكامل الأموال، وتشير إلى الحاجة الماسة إلى وضع استراتيجية متماسكة لإعادة الإدماج بوصفها جزءا لا يتجزأ من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

- ١١ - تؤكد أهمية النظر في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفه جزءاً لا يتجزأ من إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقاً؛
- ١٢ - تعرب عن تقديرها للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تحقيق الاستقرار في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحيط علماً مع القلق بالحوادث الأمنية التي شهدتها تلك المنطقة مؤخراً، بسبب استمرار التوترات الكامنة؛
- ١٣ - تعرب عن شديد القلق إزاء تواجد جيش الرب للمقاومة في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يستمر في إرهاب السكان وتجنيد الأطفال، وتحيط علماً بما نتج عن ذلك من هشاشة في الحالة الأمنية؛
- ١٤ - تلاحظ مع بالغ القلق أن أعداداً كبيرة من اللاجئين، ولا سيما المشردون داخلياً، لا يزالون يخشون العودة إلى ديارهم، كما أنهم لا يزالون يعيشون في ظروف مزرية وهشة، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال منهم؛
- ١٥ - ترحب بالنتائج المشجعة لبرنامج تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم الذي تديره منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتمويل من صندوق بناء السلام، ولكنها تلاحظ مع بالغ القلق أن الفترة قيد الاستعراض قد شهدت تجنيد الأطفال من جانب الأطراف المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك قتلهم وتشويههم والإغارة على المدارس؛
- ١٦ - ترحب بالتقدم الذي حققه الفرعان التنفيذي والتشريعي في جمهورية أفريقيا الوسطى في تهيئة الظروف المؤسسية لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وشفافية، بما في ذلك إصدار قانون انتخابي منقح، وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة المشتركة، وتشدد على الأهمية الكبرى للالتزام التام بالجدول الزمني للانتخابات الذي حدده الدستور؛
- ١٧ - تعرب عن القلق إزاء تباين التفسيرات التي يقدمها الدستور لمدة ولاية المجلس التشريعي الحالي، وتؤكد أهمية قيام المحكمة الدستورية على وجه السرعة بإصدار حكم نهائي في هذه المسألة؛
- ١٨ - تحيط علماً بضرورة وضع سياسة جديدة لتحقيق اللامركزية كشرط مسبق لإجراء انتخابات بلدية في المستقبل المنظور؛

١٩ - **ترحب** بإنشاء اللجنة المعنية بمتابعة الحوار السياسي الشامل، الذي أُجري في بانغي في الفترة من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتؤكد أهمية الحفاظ على جدول زمني منتظم للاجتماعات من أجل كفالة التنفيذ السليم لولايتها؛

٢٠ - **تشير** إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد أعاققت الجهود الرامية إلى تحسين آفاق العمالة وبيئة الأعمال، وتؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٢١ - **ترحب** بإنجاز دراسات تقييم الاحتياجات الإقليمية التي أعدتها المراكز الإنمائية الغربية، والتي تحدد مجموعات التدخلات التي سوف تحتاج إلى تمويل، وتذكر بالحاجة الملحة إلى توفير تمويل إضافي من أجل تنفيذها؛

٢٢ - **ترحب** بمشاركة المجتمع المدني مشاركة قوية في متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي؛

٢٣ - **تؤكد** أهمية استمرار اضطلاع المجتمع المدني بدوره باعتباره من أصحاب المصلحة المعنيين بشكل كامل بتنفيذ الإطار الاستراتيجي؛

٢٤ - **تحيط علماً** بعدد من نقاط الضعف في طرائق المشاركة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، والتي لم تُحدد بوضوح، وتعرب عن أسفها بالتالي لضعف مشاركته وانخفاض تدفق الموارد من الشركاء إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني.

التوصيات

حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٥ - توصي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بما يلي:

(أ) مواصلة جهودها من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل إصلاح قطاع الأمن التي وُضعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بالنساء والأطفال، وكفالة متابعتها على الصعيدين السياسي والتقني؛

(ب) التوصل إلى اتفاق في إطار اللجنة التوجيهية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن وضع آلية مشتركة لاستخدام مجموع الأموال المتاحة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استخداماً شفافاً ويمكن التنبؤ به؛

- (ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة وجود بيئة مواتية لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وسلمية خلال المهلة التي حددها الدستور، واحترام استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة المشتركة ونتائج الانتخابات؛
- (د) تكثيف الحوار بين الطوائف في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد من أجل تخفيف حدة التوترات الكامنة؛
- (هـ) تولي المسؤولية الكاملة عن إنشاء محاور للتنمية من خلال تفعيل لجنة توجيهية تقنية؛
- (و) بذل جميع الجهود اللازمة لكفالة إحراز تقدم في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، واتخاذ خطوات لإعادة تنشيط لجنة المتابعة الخاصة به، وإشراك المجتمع المدني وبخاصة المنظمات النسائية في حل النزاع وعودة الاستقرار والرخاء.
- الشركاء الدوليون:

٢٦ - نقرر أن تعمل مع الشركاء الدوليين من أجل:

- (أ) استقطاب الاهتمام المطّرد والدعم من جانب المجتمع الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى وبذل جهود الدعوة في هذا الصدد، في مجالات منها بناء السلام والتخفيف من وطأة الظروف المعيشية على السكان في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع والفقر؛
- (ب) تعزيز مساعدتها للحكومة في سياق تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل؛
- (ج) تكثيف الجهود لحشد الموارد والمساعدة التقنية وتحسين صرف الأموال من أجل تنفيذ الأنشطة المحددة لبناء السلام، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل إصلاح قطاع الأمن والمشاريع التي ستُقدّم للحصول على تمويل من المجتمع الدولي في المائدة المستديرة التي سيعقدها المانحون بشأن إصلاح قطاع الأمن، وإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١٠، ودعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال، وإنشاء جميع محاور التنمية؛
- (د) دعم بناء القدرات الوطنية من أجل بناء السلام، ولا سيما في المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- (هـ) دعم العمل المستمر في مجال إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ليخلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن تشمل ولاية المكتب الجديد، في جملة أمور، تقديم الدعم لتنفيذ

الإطار الاستراتيجي، والقيام، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، بتنفيذ المشاريع الممولة من خلال صندوق بناء السلام؛

(و) التأكيد في هذا الصدد على أهمية إدماج منظور جنساني في ولاية وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المجتمع المدني

٢٧ - تقرر ما يلي:

(أ) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني، ولا سيما في مجالات الانتخابات، والقضايا الجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ب) إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية بفعالية في تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في الإطار الاستراتيجي في كل مجال من مجالاته ذات الأولوية؛

(ج) دعم اللجنة المعنية بمتابعة وتنسيق الإطار الاستراتيجي في إعادة تنظيم وتعزيز قدرات المجتمع المدني.